اقتصاد

التجار يطلبون استيراد مواد بـ ٦ ملايين دولار يومياً

| علي محمود سليمان

بيّن مدير التجارة الخارجية في وزارة الاقتصاد محمد صلوح بعدم وجود أي قرار لمنع استيراد أعلاف الدواجن وهي كسبا فول الصويا والذرة الصفراء ولكنها تخضع كباقي المواد والأعلاف لسياسة ترشيد الاستيراد.. وفي تصريح خاص لـ«الوطن» أوضح صلوح أن وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية لم تصدر أي قرار بمنع استيراد مادتي كسبا فول الصويا والذرة الصفراء، ويتم منح الموافقة على إجازات الاستيراد للمادتين، ولكن ضمن ضوابط سياسة ترشيد الاستيراد المتبعة من قبل الوزارة، إضافة إلى أن أغلب الطلبات المقدمة لاستيراد المادتين تكون بمبالغ كبيرة فالطلب الواحد قد يصل إلى نحو ١,٧٠٠ مليون دولار، كونها تستورد بكميات كبيرة، قد تصل إلى استيراد باخرة كاملة، ولذلك لا يمكن منح الموافقات لكل الطلبات.

لافتاً إلى أن كل ما يتعلق بمستلزمات الإنتاج الزراعي سواء كان أعلافاً أو سماداً أو بذاراً يوجد حرص من وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية لمنحها الموافقات ولكن ضمن أولويات السياسة العامة لترشيد الاستيراد.

وأشار صلوح إلى أن الانخفاض السريع لسعر صرف الدولار لم يمنع التجار من التقدم للحصول على إجازات الاستيراد، حيث يقوم التاجر بتقدير قيمة البضاعة التي سيستوردها ضمن الطلب المقدم، وتقوم الوزارة بدراسة جميع الطلبات، حيث يصل متوسط ما يتم الموافقة عليه يومياً إلى نحو ٦ ملايين دولار، ولكن مصرف سورية المركزي هو الجهة المسؤولة عن تنفيذ عمليات التمويل، ولذلك فلا يتم تمويل جميع الطلبات، إلا بما يتناسب مع القرار ٧٠٣ ووفق القائمة /أ/ التي على أساسها يقوم التاجر بوضع ٥٠٪ من قيمة البضاعة ويحصل على ٥٠٪ تمويلاً من قيمة البضاعة.

وكان اتحاد غرف الزراعة قد وجه انتقادات لعمل وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية متهماً الأخيرة بأنها تعيق استيراد مادتي كسبة فول الصويا والذرة الصفراء التي تستخدم علفاً للدواجن من خلال وضع شروط صعبة للحصول على الموافقة على إجازات الاستيراد.

الحكومة: حالة تخبط عند المضاربين وخسائر فادحة

الحلقي: تحسن سعر صرف الليرة السورية يجب أن ينعكس على الأسعار

| الوطن

أكد رئيس مجلس الوزراء د. وائل الحلقي أن الإجراءات الحكومية الناجحة المتخذة لتحسين واقع سعر صرف الليرة السورية والتي اتخذها مصرف سورية المركزي ومجلس النقد والتسليف في إطار تصديها للتحديات التي واجهتها الليرة السورية خلال الأسابيع الماضية، قد ساهمت في تعزيز صمود الليرة السورية ما أدى إلى تحسن ملحوظ وكبير بسعر صرف الليرة السورية أمام الدولار وزيادة الطلب على الليرة السورية مقابل تراجع الطلب على الدولار وتهافت المتعاملين على بيع الدولار الأميركي في ظل خشيتهم من اقتنائه خوفاً من تسجيل تحسن جديد في سعر صرف الليرة السورية، مشيراً إلى أن الحكومة تتابع سياستها بالدفاع عن سعر صرف الليرة السورية لكونه من الأولويات ويشكل لقمة عيش المواطن ويعزز الصمود الاقتصادي والسياسي والعسكري للدولة السورية والتصدي لكل أشكال الحرب الاقتصادية المترافقة بحرب إعلامية كاذبة ومضللة تهدف إلى زعزعة الثقة بالليرة السورية.

كما أشار الحلقي خلال الجلسة الأسبوعية للحكومة إلى أن الإجراءات الحكومية أدت إلى وجود حالة تخبط لدى المضاربين وخسارة فادحة لهم، مؤكداً أننا مستمرون بالتدخل لحين وصول سعر صرف الليرة السورية إلى مستويات توازنية مقبولة واستمرار مصرف سورية المركزي بإجراءات التدخل وفق الخطة المرسومة وتحول مسار سعر صرف الليرة السورية مقابل الدولار من المنحى التصاعدي إلى المنحى الهبوطي. وثمن الدكتور الحلقي جهود العاملين في وزارة التربية لانطلاق العملية الامتحانية بنجاح لشهادة التعليم الثانوي بفروعها كافة بالتعاون مع المجتمع الأهلي.

وأكد الحلقي أن تحسن سعر صرف الليرة السورية يجب أن ينعكس على واقع الأسعار وطلب من وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك الاستمرار في تعزيز إجراءاتها لضبط واقع الأسعار في السوق والتشدد في المحاسبة ومنع الاحتكار بآليات جديدة، وأهمية تأمين تشكيلة سلعية بمواصفات جيدة وبأسعار مناسبة في مؤسسات التدخل الإيجابي، والاستمرار بسياسة تحديد السلع الأساسية الضرورية وأهمية تكاتف جميع الجهات المعنية في محاربة ظاهرة التهريب وإغلاق منافذ البيع التي تبيع مواد مهربة ومحاسبتها.

وأكد الدكتور الحلقي أن نجاح العملية الامتحانية في سورية هي رسالة للعالم أجمع أن مسيرة العلم وبناء الإنسان مستمرة في سورية بالتوازي مع مواجهة الحرب التكفيرية الظلامية التي تشنها المجموعات الإرهابية المسلحة وأن نجاح العملية التربوية والعلمية في سورية هو دليل آخر على صمود الشعب السوري وقوة دولته ومؤسساته.

وأشار الحلقي إلى جولته التفقدية لمحافظة السويداء وافتتاحه ووضع حجر الأساس للعديد من المشاريع الخدمية والتنموية فيها بقيمة تقديرية تصل إلى ٤ مليارات ليرة سورية وتقديم منحة مالية للمحافظة بقيمة ١,٥ مليار ليرة سورية بتوجيه من السيد الرئيس بشار الأسد، إضافة إلى اطلاعه على الواقع الخدمي والمعيشي فيها وتواصله المباشر مع أبناء المحافظة والإستماع لهمومهم المعيشية والخدمية.

وعبّر الحلقي عن ارتياحه للحركة العمرانية التي شهدتها المحافظة والتي تتزامن مع تأسيس مشاريع صغيرة ومتوسطة والمتناهية الصغر تتواءم مع طبيعة المحافظة ما يساهم في خلق فرص عمل جديدة تحقق الاستقرار الاجتماعي ونهضة تنموية شاملة سوف تنعكس إيجاباً على أبناء المحافظة والاقتصاد الوطني بشكل عام، وسوف تعمم التجربة على باقي المحافظات.

وأشار الدكتور الحلقي إلى أن شركات القطاع العام في محافظة السويداء تعمل بطاقتها القصوى رغم قدم الآلات التي أثرت سلباً في الإنتاج، ومن ثم بعد تقييمنا لهذا الواقع سوف نقوم باتخاذ عدد من الإجراءات تساهم في زيادة الطاقة الإنتاجية لهذه المعامل والشركات من خلال إعادة تأهيل خطوط الإنتاج وتجديدها، مثمناً دور القطاع الخاص في محافظة السويداء من خلال إقامته مشاريع حيوية ومهمة تساهم في توفير العديد من المنتجات الهامة للمواطن السوري وكذلك تحسين قطاع السياحة في المحافظة.

وأكد الدكتور الحلقي أن إقامة العديد من المشاريع الاستثمارية مؤخراً في ريف دمشق وحمص واللاذقية وطرطوس والسويداء يعكس قوة الدولة السورية وأنه رغم التدمير الممنهج للاقتصاد السوري والحصار الاقتصادي الجائر ومحاربة الليرة السورية وأعباء ومتطلبات المجهود الحربي وكتلة الرواتب والأجور إلا أن إرادة السوريين هي الأقوى حيث مرحلة البناء والإعمار انطلقت في المحافظات السورية الآمنة كافة وسوف تشمل المحافظات كافة بفضل الانتصارات التي يحققها جيشنا الباسل على الجبهات كافة.

وأكد الحلقي أن المواطن هو بوصلة الحكومة من خلال جهودها الحثيثة لتحسين الواقع الخدمي وتوفير المستلزمات المعيشية له والسعي الجاد لتحسين وضعه المادي والمعيشي.

وأشار إلى أن التغييرات المناخية في المنطقة أثرت سلباً في الوضع المائي في سورية ومن ثم يتطلب منا كحكومة ومجتمع وضع خطط إستراتيجية قصيرة وطويلة الأمد بهدف ترشيد واستثمار الموارد المائية وحسن استخدامها والبحث عن مصادر مائية جديدة وقيام المواطن بحسن استخدام مياه الشرب والمحافظة عليها وعدم هدرها من أجل عدم الوصول لعجز مائي وتحقيق الأمن المائي.

من جهة أخرى أشار وزير الصحة إلى مشاركته في الدورة ٦٩ لمنظمة الصحة العالمية بجنيف والحضور الفاعل لسورية في نشاطات هذا المؤتمر ومطالبتها برفع الحصار الاقتصادي عن القطاع الصحي السوري، إضافة إلى عقد عدة اتفاقيات طبية مع عدد من الدول الصديقة.

بعد ذلك بحث مجلس الوزراء مشروع القانون الخاص باستيفاء رسم الإصدار الالكتروني الآلي للوكالات العدلية، واتخذ بشأنه الإجراءات اللازمة لاستكمال إصداره ويأتي هذا المشروع في إطار أتمتة العمل الحكومي وصولاً لتحقيق الحكومة الالكترونية، يتيح هذا المشروع للجهات العامة المعنية الوصول إلى قواعد البيانات والاستعلام عن أي وكالة قبل تنفيذها، إضافة إلى تخفيفه الأعباء عن الإخوة المواطنين وبحث مجلس الوزراء مشروع مرسوم تعديل المادة ١٥٥ من اللائحة التنفيذية لقانون تنظيم الجامعات الصادرة بالمرسوم رقم ٢٥٠ لعام ٢٠٠٦، واتخذ بشأنه الإجراءات اللازمة لاستكمال إصداره، يهدف مشروع المرسوم إلى تحقيق العديد من الأهداف والمزايا التي يتمثل أهمها في مواكبة الأنظمة التعليمية العالمية في مجال التعليم الطبي، وزيادة كفاءة طالب الدكتوراه، وتأمين الكفاءات العلمية والبحثية لشغل وظائف أعضاء الهيئة التدريسية وغير ذلك.

كما اطلع مجلس الوزراء على كتاب وزارة المالية المتضمن اقتراحها منح الشركة العامة لإنشاء الخطوط الحديدية سلفة مالية مقدارها مئة وثمان وتسعون مليون ليرة سورية لصرف الرواتب والأجور للعاملين لديها عن النصف الثاني من عام ٢٠١٦ موزعة على ست دفعات.

سيل الحاويات في مرفأ طرطوس مستمر وحلها مستعص

| الوطن

قال نائب رئيس مجلس إدارة غرفة تجارة دمشق عمار البردان في تصريح لـ«الوطن»: إن مشكلة الحاويات المحجوزة في مرفأ طرطوس التي ما زالت بلا حلول ناجعة تنهي معاناة أصحابها مع أسعار المبيت لهذه الحاويات حيث لم تفرج السلطات الرسمية سوى عن الثلث من هذه الحاويات التي تحولت إلى ما يشبه السيل الجارف حيث دخلت حاويات أخرى إلى هذه القائمة بعد سماع الآخرين عن بدء خطوات الإفراج عن هذه الحاويات التي دخلت في الدوامة ذاتها وباتت تدفع جمركاً بالقطع الأجنبي ثمناً لتخزينها في المرفأ قائلاً: إن مجلس إدارة غرفة تجارة كان بحث مع مدير الجمارك مشكلة هذه الحاويات وضرورة إيجاد الحلول لها، الذي وعد بحل قريب لها وأضاف: إن المشكلة باتت في الفترة الزمنية الكبيرة التي أمضتها هذه الحاويات في المرفأ وفي الغرامات الكبيرة التي لجأت أصحاب الكثير منها إلى التخلي عن هذه البضائع والكونتينرات وعدم الرغبة في الإفراج عنها نتيجة الغرامات الطائلة التي فاقت قيمة هذه البضائع المستوردة حيث أكلت الغرامة رأس مال الكثير من هؤلاء نتيجة الفترة الزمنية الكبيرة والتأخر في حلها حيث تبدأ الغرامة بـ٦٠ يورو وتصبح تصاعدية وبحسب الشركة التي يتبع لها الكونتينر.

وكشف عن بعض حالات لتجار شحنوا بضائعهم إلى المرافئ قبل الحصول على إجازة الاستيراد على أمل أن المشكلة في طريقها للحل ومنهم من قامت الشركات الموردة لها بشحنها قبل حصوله على إجازة الاستيراد ودخلوا بهذه الدوامة نفسها من الانتظار أملاً من وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية في إيجاد الحلول السريعة لها وقال: إن مجلس إدارة الغرفة سيبحث هذا الموضوع مجدداً مع وزير الاقتصاد وأضاف: إن المشكلة يقاسمها التاجر المستورد الذي لم يحصل على إجازة استيراد ووزارة الاقتصاد التي عليها أن تفرج عن هذه البضائع ما دامت غير ممنوعة من الاستيراد واستيفاء الرسوم الجمركية عليها ومنع دخول البضائع المنوع استيرادها وإن الجمارك جهة منفذة لا تستطيع الإفراج عن هذه الحاويات أو تخليص أي بضاعة من دون إجازة استيراد.

٣٨ مستثمراً جديداً في حسياء الصناعية

| الوطن

أوضح مدير المدينة الصناعية بحسياء بسام منصور أن هناك تحسناً ملحوظاً في واقع الاستثمار بالمدينة الصناعية منذ بداية العام الحالي ٢٠١٦، وازدياداً في عدد المستثمرين حيث تم منح ٣٨ رخصة بناء لمقاسم استثمارية جديدة خلال الربع الأول من العام الحالي، وبلغت مساحة المقاسم المرخصة ١١١٨٨٩م٢، على حين بلغت المساحة المرخصة للطابق الأرضي ٣٥٧٣١م٢، والمساحة الطابقية المرخصة بما فيها الطابق الأرضي ٣٩٠٧٨م٢.

وفي تصريح خاص لـ«الوطن» بين منصور أن عدد المعامل قيد البناء بلغ ١٧ معملاً ويبلغ حجم استثمارات الصناعيين المخصصين الذين باشروا ببناء منشآتهم خلال الربع الأول من عام ٢٠١٦ نحو ٧٥٢ مليون ليرة سورية، أما إجمالي الإيرادات الاستثمارية الصافية خلال الربع الأول فبلغت ٤,٠٣ ملايين ليرة سورية.

وفي الاجتماع الأخير لمجلس إدارة مدينة حسياء الصناعية تم اتخاذ القرار بإلغاء ترخيص عدد من المقاسم لمستثمرين تأخروا في تسديد الالتزامات المالية المستحقة عليهم كرسوم وضرائب على الرغم من منحهم عدة مهل وإعفاءات.

المركزي يتوقع مزيداً من التحسن بسعر الليرة

المصارف العاملة تبدي استعدادها لتمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة

| محمد راكان مصطفى

استمر تراجع أسعار صرف الدولار أمام الليرة في تعاملات السوق غير النظامية «السوداء» وتعاملات الأوساط التجارية يوم أمس التي سجلت انخفاضاً مفاجئاً لتصل إلى مستويات تتراوح بين ٤٠٨ و٤٥٠ ليرة سورية للدولار.

ترافق ذلك مع إعلان مصرف سورية المركزي مجدداً أمس عن خفض سعر التدخل في سوق القطع الأجنبي إلى ٥٠٠ ليرة سورية للدولار الواحد.

وذكر المركزي أنه خفض أيضاً سعر الصرف لتسليم الحوالات الشخصية إلى مستوى ٥٠٥ ليرات للدولار وسعر الصرف لتمويل المستوردات إلى ٥٠٠ ليرة للدولار.

كما تم خفض سعر التدخل في سوق القطع الأجنبي إلى مستوى ٥٢٠ ليرة سورية للدولار الواحد وسعر الصرف لتسليم الحوالات الشخصية إلى ٥٢٥ ليرة للدولار وسعر الصرف لتمويل المستوردات إلى ٥٢٠ ليرة للدولار، مؤكداً استمراره في عملية التدخل وجاهزيته لتلبية كامل احتياجات السوق من القطع الأجنبي.

وبيّن المركزي في بيان له وصل «الوطن» نسخة منه أن التحسن الكبير الذي طرأ على سعر صرف الليرة السورية يعتبر نتيجة مباشرة لحزمة الإجراءات التي قام بها مصرف سورية المركزي باتخاذها منذ بدء خطة التدخل الأخيرة.

زيادة ملحوظة

وبيّن المركزي أنه حدد سعر صرف تسليم الحوالات الشخصية الواردة من الخارج عند حدود مجزية تفوق السعر في السوق بهدف دعم القدرة الشرائية لذوي الدخل المحدود، حيث تشير البيانات إلى حصول زيادة ملحوظة في حصيلة الحوالات الشخصية الواردة من الخارج عن طريق المصارف ومؤسسات الصرافة والمبيعة إلى مصرف سورية المركزي.

مع تأكيده استمراره بعملية التدخل في سوق القطع الأجنبي بشكل يومي عبر المصارف وشركات الصرافة، وجاهزيته لتلبية كامل حاجة السوق من القطع الأجنبي التجارية وغير التجارية بسقوف مفتوحة.

وأشار المركزي إلى أن مصادر في السوق توقعت أن يسجل سعر صرف الليرة مستويات تحسن أفضل خلال الأيام القادمة، مؤكدة وجود إحجام عن التعامل بالدولار الأميركي في ظل وجود طلب غير مسبوق على الليرة السورية.

لا يوجد ما يمنع الإقراض

وفي سياق متصل ترأس حاكم مصرف سورية المركزي يوم أمس اجتماعاً مع المصارف الخاصة العاملة في القطر لمناقشة تفعيل دورها وتمويل عملية الإنتاج والاستثمار وذلك بما ينسجم مع أهمية هذه المصارف في الاقتصاد الوطني.

وتمت مناقشة التطورات الأخيرة في سوق القطع الأجنبي عقب حزمة الإجراءات المتخذة من المصرف المركزي منذ تاريخ ٢٠١٦/٥/١١ التي أدت إلى تسجيل تحسن جوهري وملموس في سعر صرف الليرة السورية بحدود ١٦٠-١٧٠ ل.س للدولار الأميركي منذ بدء عملية التدخل الأخيرة في سوق القطع الأجنبي.

وتم استعراض حزمة القرارات التي صدرت مؤخراً عن المصرف المركزي ضمن عملية تدخله الأخيرة، بما فيها القرار الذي أعفى من خلاله جميع تعهدات إعادة قطع التصدير المنظمة التي ستخرج بضائعها من القطر قبل ٢٠١٦/٩/١ من إعادة قطع التصدير.

وأوضح حاكم المركزي بأن الهدف من هذا الإجراء زيادة المعروض من القطع الأجنبي حيث إن القرار يقضي إلى قيام المصدرين بإعادة بيع قطع التصدير في السوق أو استخدامه لتمويل احتياجاتهم من المواد الأولية المستوردة اللازمة للتصنيع، الأمر الذي يعني تأمين مزيد من التحسن في سعر الصرف إلى جانب تشجيع عملية التصدير ومنع عمليات التلاعب التي قام بها البعض لجهة اللجوء إلى السوق السوداء لشراء الحوالات اللازمة من السوق الداخلية ومن القطع الوارد بموجب حوالات لتسديد التعهدات الأمر الذي لاقى استحساناً كبيراً لدى المصدرين وحظي بدعم وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية.

من جهتها أبدت المصارف ارتياحها للإجراءات التي تم اتخاذها من المصرف المركزي وخصوصاً القرار الخاص بالسماح بإيداع قيمة الحوالات الشخصية في حساب خاص بحيث يمكن لصاحب الحساب السحب منه متى شاء كلياً أو جزئياً بالليرات السورية وبسعر صرف الحوالات المحدد من المصرف المركزي بتاريخ السحب، بما يشجع عملية تحويل القطع للأغراض الشخصية ولغايات الادخار وبما يضمن الحفاظ على القوة الشرائية لمدخرات المواطنين.

وأكد حاكم مصرف سورية المركزي دور المصارف الحيوي في تمويل القطاعات الإنتاجية، واستعداد مصرف سورية المركزي لتذليل الصعوبات كافة التي تواجه المصارف الخاصة للقيام بالدور المنوط بها في الاقتصاد، إضافة إلى توجه مصرف سورية المركزي نحو إعطاء الأولوية إلى تقديم التسهيلات للمشاريع الإنتاجية التي تؤدي إلى دفع عجلة النمو الاقتصادي ولا سيما المشاريع ذات الأهمية الإستراتيجية، إضافة إلى تأمين احتياجات ترميم وتوسيع المشاريع القائمة من رأس المال العامل.

وبينت المصارف العاملة بأنه لا يوجد ما يمنع القيام بإقراض القطاعات الإنتاجية، مع تأكيدها عدم توقفها عن القيام بهذا الدور خلال الأزمة، وأبدت استعدادها لتلبية الطلب على القروض للمشاريع الصغيرة والمتوسطة مع إشارتها إلى انخفاض حجم هذه الطلبات نتيجة ظروف الأزمة الراهنة.

وفي السياق حدد المصرف المركزي سعر صرف الدولار مقابل الليرة السورية بـ٥٠٧ ليرات كسعر وسطي للمصارف و٥٠٧,٢٥ ليرات كسعر وسطي لمؤسسات الصرافة.

وحدد المصرف في قائمة أسعار صرف العملات الأجنبية الصادرة عنه أمس سعر صرف الدولار مقابل الليرة لتسليم الحوالات الشخصية بـ٥٠٥ ليرات سورية.

وبلغ سعر صرف اليورو مقابل الليرة السورية وفقاً للقائمة ٥٦٢,٩٧ ليرة كسعر وسطي للمصارف و٥٦٣,٢٥ ليرة كسعر وسطي لمؤسسات الصرافة و٥٦٢,٢٢ ليرة لتسليم الحوالات الشخصية.

من جهة أخرى وبحسب إحدى شركات الصرافة أكدت لـ«الوطن» وجود إقبال كبير من المواطنين على بيع ما بحوزتهم من دولارات، وعن عدم وجود أي طلب على شراء الدولار من الموطنين.

وفي سياق آخر كشفت بعض المصادر الصناعية والتجارية وبعض المواطنين عن صعوبات تواجههم في إجراءات السحب من المصارف لليرة السورية، وعند مراجعة المصارف للسؤال عن الموضوع تمت المطالبة بمراجعة مصرف سورية المركزي للحصول على معلومات حول هذا الموضوع.

يشار إلى أن مصرف سورية المركزي كان قد نفى في بيان صادر عنه ما تشيعه بعض المواقع الإلكترونية عن قيام المصرف بتجميد السيولة أو وعده للمصارف بالإفراج عن السيولة في فترات زمنية محددة أو إعطاء أوامر للإفراج عن الإيداعات المجمدة عار من الصحة ولا يمت للواقع بصلة.

وأوضح المركزي أنه يقوم بتلبية طلبات سحب السيولة التي تقدمها المصارف بشكل يومي وبما يضمن إدارة كفؤة وجيدة للسيولة في السوق وبما يلبي متطلباته مجدداً التأكيد أنه ليس هناك أي تجميد للإيداعات لدى المصارف.

وأشار المركزي إلى أن الهدف من إشاعة الأخبار المذكورة هو إثارة البلبلة لدى المودعين وتحفيزهم على خلق أزمة سيولة في السوق لإفشال حزمة الإجراءات التي اتخذها المصرف الرامية إلى تخفيض سعر الصرف والتي أثبتت نجاحها.

دعوة اجتماع هيئة عامة عادية

السادة المساهمين

يسر مجلس إدارة الشركة المتحدة للصناعات الكيماوية (أعلاف) م.م أن يدعوكم لحضور اجتماع الهيئة العامة العادية وذلك في تمام الساعة الحادية عشرة صباحاً من يوم الأحد الواقع في ٢٠١٦/٦/٢٦ في مقر الشركة بمنطقة المزرعة بدمشق، حيث ستتم مناقشة جدول الأعمال التالي:

١- سماع تقرير مجلس الإدارة عن وضع الشركة وأعمالها لعام ٢٠١٥ ومناقشته.

٢- إبراء ذمة مجلس الإدارة عن الدورة المالية ٢٠١٥.

٣- مناقشة ميزانية عام ٢٠١٥ وإقرارها.

٤- سماع تقرير مدقق حسابات الشركة عن عام ٢٠١٥ ومناقشته.

٥- انتخاب مدقق حسابات للشركة لعام ٢٠١٦ أو التجديد للمدقق الحالي.

٦- بحث موضوع تأمين سيولة نقدية للشركة ع/ط قرض مساهم مهما كانت قيمته وتفويض السيد رئيس مجلس الإدارة بتوقيع العقود والأوراق اللازمة لذلك.

وفي حال عدم اكتمال النصاب فإن الهيئة مدعوة إلى الانعقاد بجلسة ثانية الساعة الثانية عشرة ظهراً من اليوم نفسه والمكان نفسه.

راجين حضوركم

رئيس مجلس الإدارة